



قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٧

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ بشأن
التفويض بالاختصاصات

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على القانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ بشأن التفويض
بالاختصاصات ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادتين ٢ و ٣ (فقرة أخيرة) من القانون
رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ النصان الآتيان :

”مادة ٢ - للوزير أن يهدد ببعض الاختصاصات المخولة له بموجب
القوانين إلى وكيل الوزارة أو الوكلاء المساعدين وله أن يوزع هذه
الاختصاصات بينهم في حالة تعددهم “ .

”مادة ٣ - فقرة أخيرة - وفيما عدا الاختصاصات المشار إليها
بالمادة ٢ من هذا القانون، يجوز للوزير أن يهدد ببعض الاختصاصات
المخولة بموجب القوانين لوكيل الوزارة أو الوكلاء المساعدين أو رؤساء
المصالح إلى رؤساء الفروع والأقسام الذين يصدر بتحديدهم قرار منه ،
كما يجوز ذلك أيضا لوكيل الوزارة على ألا يكون قراره نافذا في هذا الشأن
قبل تصديق الوزير “ .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويكون له قوة القانون.

يبعث هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٧٦ (٢٦ يونيو سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٧

بإلغاء القانون رقم ٥٠٩ لسنة ١٩٥٣ بتنظيم الإشراف
على الألعاب الأولمبية والدورات الإقليمية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على القانون رقم ٥٠٩ لسنة ١٩٥٣ بتنظيم الإشراف
على الألعاب الأولمبية والدورات الإقليمية المعدل بالقانون رقم ٥٢
لسنة ١٩٥٤ ؛

وعلى القانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات والمؤسسات
الخاصة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يلغى القانون رقم ٥٠٩ لسنة ١٩٥٣ بتنظيم الإشراف على
الألعاب الأولمبية والدورات الإقليمية المعدل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٤

مادة ٢ - تؤول أموال اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون
رقم ٥٠٩ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه ، إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
وعليها أن تتولى تخصيصها للأغراض التي انشأت من أجلها اللجنة
المذكورة .

مادة ٣ - لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل أن يصدر القرارات
اللازمة لتنظيم الإشراف على الألعاب الأولمبية والدورات الإقليمية وذلك
بصفة مؤقتة إلى أن يتم وضع نظام جديد للإشراف على النشاط الأولمبي
في جمهورية مصر طبقا للقانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

يبعث هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٧٦ (٢٦ يونيو سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر